

النظر الكلي

منهج استقراء غائب في البحث النحوي

الدكتور مازن عبدالرسول سلمان
قسم اللغة العربية
كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى

الملخص :

يدرس هذا البحث إجراءً منهجياً سمّيناه بـ (النظر الكلي) بوصفه أداةً تحاول تحقيق استحكام قراءة النصوص النحوية التراثية متمثلة بالنظر الى متفرّق الأقوال الخاصة بالمسألة النحوية الواحدة في كتاب واحد للنحويّ ، أو في كتبه المتعددة ، ومحاولة استقراءها، والوقوف عليها مجموعةً بغيةً استنباط الحكم ، وتوجيهه بإحكام .

ولكي يستوفي البحث مطالبه كان لزاماً منهجياً البدء بتعريف ماهية هذا الإجراء ، ثم الكشف عن طبيعة التعامل معه ، وصور حضوره في التراث النحوي ، ثم بيان أهميته . مشفوعةً بأمثلة تطبيقية توضح المعروض من رؤى ، وترسخ معطياتها .

المقدّمة :

لاشكّ في أنّ الوقوف الموفّق على مرامي النصوص النحويّة ، والكشف عن غائر معطياتها ، واستنطاق مضموناتها ، وسلامة تحليلها ، وما ينبني على ذلك من فهم ، وحُكم ، وتوجيه غايةً عزيزةً ؛ وسبيل تحقّقها دقّةً قراءةً تلکم النصوص . وأنّ القصور في قراءتها موصلٌ حتمًا الى اختلال الرؤى ، والأحكام ، والتوجيهات .

ولا تكادُ تخفى على المعنيين معاناة مشغلنا النحويّ من معضلة القراءة النحوية الفاحصة ، والوافية للنصوص النحوية في مصنفات المتقدمين . والتعثرُ في استجلاء المراد منها .

ومن هنا فتقديم رؤى ، ومسارٍ علميةٍ تضع الباحث على سكةٍ منهج قويم يوصل الى صحّة قراءة منجزنا النحويّ ، واستنباط الأحكام منه اقتضاءً يضبطه انتظامُ أدوات البحث ، والتأليف ، والنقّصيّ . في نسقٍ منهجيّ يُلزم المشتغلين به بالركون اليه على أنّه سمةٌ من سمات التفكير العلمي القويم المستند الى خطوات سليمة في العرض، والتحليل، واستخلاص التصورات المبتغاة منها على وجهها الأتمّ الأكمل.

ويأتي هذا الإجراء المنهجي الذي سمّيناه بـ (النظر الكلّي) أداةً تحاول تحقيق استحكام قراءة النصوص النحوية التراثية متمثلة بالنظر الى متفرّق الأقوال الخاصة بالمسألة النحوية الواحدة في كتاب واحد للنحويّ ، أو في كتبه المتعددة ، ومحاولة استقرارها، والوقوف عليها مجموعةً بغيةً استنباط الحكم ، وتوجيهه بإحكام .

ذلك أنّ من المفارقات المنهجية في متون مصنفات العربية تماسك

نصوص الحكم الواحد - في الغالب - وعدم انفكاك بعضها عن بعض .
مع أنّ أماكن الحديث عنها أحياناً متفرقة في المصنّف الواحد ، أو المصنّفات
المتعددة .

وقد يبدو للوهلة الأولى أنّه منهج حاضرٌ عقلاً ، أو عرفاً في أذهان
المشتغلين بعلوم العربية قديماً وحديثاً ، قد يكون ذلك . بيد أنّه غاب إلى حدّ
كبير في مادة مصنّفاتهم : تطبيقاً ، وتعاملاً ؛ إذ لم نقف إلا على مصنّفٍ
نحويٍّ واحدٍ ، أو اثنين تعامل أصحابها مع نصوص كتاب سيبويه ، أو غيره
من النحويين في أثناء تفسير أقوالهم وفقاً لهذا المنهج لكن ليس بشكل متأنّب
، وليس مع جميع النصوص ، كما سيأتي في متن البحث ، وهو ما جعلنا
نصفه بـ (الغائب) . ودعانا إلى الكشف عنه ، وإبرازه ، و الدعوة إلى
تبنيّه أداة بحثٍ فاعلةً ، مكيّنةً ، مُلزِمةً في التعامل مع أمثلة حضوره في
مصنّفات نحائنا (رحمهم الله تعالى) .

ومما يستدعي هذا المنهج طرائق عرض النحويين للمادّة النحويّة
المتتمّلة أحياناً بتكرار الحديث عن المسألة الواحدة قصداً ، أو سهواً ، أو
العدول عنه بإشارة ، أو من غير إشارة ، أو ظهور دليل جديد يستلزم توجيهاً
جديداً للحكم ، أو استيفاء المسألة في بابها ، أو مكانها المناسب ، أو غير
ذلك ممّا سيتبين في متن الدراسة .

ولكي يستوفي البحث مطالبه كان لزاماً منهجياً البدء بتعريف ماهيّة
هذا الإجراء (النظر الكلّي) ، ثم الكشف عن طبيعة التعامل معه ، وصور
حضوره في التراث النحوي ، ثم بيان أهميته . مشفوعةً بأمثلة تطبيقية توضّح
المعروض من رؤى ، وترسخ معطياتها .

أسأله تعالى القبول ، والسداد في القول والعمل ..إنه وليّ ذلك ، والقادر عليه .

* مفهوم النَّظَرِ الكَلِّيِّ:

هو إجراء منهجي يبتغي النظر في جماع آراء العالم في المسألة النحوية^(١) الواحدة، والإحاطة بشتات أقواله الخاصة بالحكم الواحد. وسبيلُهُ :

جمعُ النصوص التي تنتمي إلى موضوع واحد، والمتفرقة في صفحات كتاب واحد، أو كتب متعددة للعالم الواحد، ومقارنتها مع بعضها، وربطها؛ ليفسّر أحدها الآخر ويكمله ، ويتممه ؛ لتعبر بمجموعها عن حقيقة رأيه ، وتحيط بمجمل حكمه ، و تستيقنه على وجهه الحقّ. وَلِلْفُطْيِ هذا الإجراء- تسميةً ، ومفهوماً- أصلٌ في اللغة تبرزه معجمات العربية:

فالنظر في اللغة: إِبْصَارُ الشَّيْءِ، وَتَدْبِيرُهُ ، وَتَأَمُّلُهُ ، وَالتَّفَكُّرُ فِيهِ . " فإذا قلت: نظرت إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت: نظرت في الأمر آحتمل أن يكون تفكّراً، وتدبيراً بالقلب "^(٢) ، و " النظر : تقليب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته ، وقد يراد به التأمل والفحص ، وقد يراد به المعرفة الحاصلة

(١) حَصْرُنَا الإجراء لفظاً بالمادة النحويّة لا يعني عدم إمكان انطباقه على مباحث العربية الأخرى .

(٢) تهذيب اللغة (نظر): ٤٠/٥ .

بعد الفحص ... يقال : نظرت فلم تنتظر . أي : لم تتأمل ولم تتروّ " (١). فـ " نظرتُ في كذا : تأملته " (٢) ، وهو " الفكر في الشيء تقدّره وتقيسه منك " (٣). وإطلاق لفظ (النظر) على هذا المنهج يصدق لفظاً، ومعنى، وإجراءً ، فالبحث عن الأقوال المتفرّقة ومحاولة جمعها، وفحصها ، وتأملها ، وتدبرها، والتفكّر فيها. هو كُنْهُ هذا المنهج، وسبيلُ الكشف عن مادته.

وكان لزاماً لهذا الإجراءِ المتّسم بالإتقان أن يستدعي وصفاً يتممه ويعبر عن تكامل خطواته وهو (الكلي) .

والكليّ في اللغة اسم دالٌّ على جمع الأجزاء في منوالٍ والإحاطة بها ، جاء في تهذيب اللغة (٤) : " وأما كُلٌّ فَإِنَّهُ اسْمٌ يَجْمَعُ الأجزاء " ، " وَهُوَ اسم موضوع للإحاطة " (٥)، ويؤتى به " لإحاطة الأجزاء " (٦).

ولذا وُصِفَ إدراكه - والكليّ أعني - بالعلم ؛ لأنّ " العلم يقال لإدراك الكلي.... والمعرفة تقال لإدراك الجزئي " (٧).

واقترانه بلفظ (النظر) يُلزم اعتبار الإجراءِ ويحقّقه ، ذلك أنّ أساس إطلاقه متوقف على الإحاطة بمتفرق أقوال العالم، وآرائه الخاصة بالموضوع

(١) مفردات الفاظ القرآن (نظر) : ٨١٢ .

(٢) نفسه : ٨١٣ ، وينظر: لسان العرب (نظر) ٥/٥١٥.

(٣) لسان العرب (نظر) ٥/٥١٥.

(٤) (كل): ٣/٣٠٦.

(٥) مقاييس اللغة (كل): ٥/١٢٢.

(٦) تهذيب اللغة (كل): ٣/٣٠٦.

(٧) الكليات : ٦١١ .

الواحد ف" المفهوم الكلي : هُوَ أمرٌ واحدٌ في نفسه مُتَكَثِّرٌ بحسبِ ما صدق عَلَيْهِ " (١).

فالحكم، أو الموضوعُ واحدٌ تشتت مواضع التعبير عنه، واختلفت أساليبه، والإحاطة بأجزائه، وجمع نصوصه يحقق دِقَّةَ تصوّره، وصحَّةَ استيعابه. وتمام استقصائه .

و(للاستقراء) هنا حضورٌ مكين يفرضُ الإشارةَ اليه عنوانُ البحث ، ويستلزمه منهج العرض بوصفه مصطلحًا معبرًا عن طبيعة سير خطوات الإجراء . فالاستقراءُ في اللغة : التتبع ، و " استقراها تتبّعها " (٢) . وهو في الاصطلاح : " تتبع جزئيات الشيء " (٣) ، أو " تصفح الجزئيات ؛ لإثبات حكم كلي " (٤) ، وبذا : " يكون الاستقراءُ تتبّعًا منهجيًا لجزئيات ظاهرة ما تتبّعًا استقصائيًا ويسمى بالاستقراء الكامل ، أو جزئيًا ويسمى بالاستقراء الناقص " (٥) .

وإن كان من سمات موضوعية الدرس النحوي تفكيرًا ، وإجراءً اتّصافه بالاستقراء الناقص ؛ فإنّ من موضوعية هذا المنهج - والنظر الكلي أعني - اتّصافه بالاستقراء الكامل مع أنه " عزيزٌ نادرٌ صعبٌ تحقّقه في الدراسات

(١) نفسه : ٨٦٠ .

(٢) لسان العرب (قرأ) : ١٧٤/١٥ .

(٣) الكليات : ١٠٥ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ١٧٢ / ٢ .

(٥) التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء - التحليل - التفسير) ، د. حسن خميس الملقح :

النحوية " (١) ؛ ذلك أنّه وحده الضامن لضبط خطوات النظر ، والمرشد الى سلامة نهج استقصائه. من خلال تتبع مادة المسائل المبحوثة ، وجمع تفصيلاتها المتفرقة في إطارٍ كلّي جامع متّسم بالإحاطة ، والشمول ، والدقة ، وإحكام التوصيف ، ونضجه .

* تماسك النصوص ، وتفرق مواضع ورودها (مفارقة منهجية) :

أشرنا الى أنّ ممّا يستدعي هذا الإجراء ، طبيعة مناهج التأليف لدى علماء العربية متقدميهم ، و متأخريهم ؛ إذ من سمات أسلوبهم أنهم يتناولون الحكم الواحد، أو المسألة الواحدة في أكثر من باب من أبواب مصنّفاتهم ، وفي كلّ وقفة لهم معها تتغير تعبيراتهم فيزيدون على آرائهم علّة، أو شرطاً، أو تعليقةً ، أو مزيد توضيح . أو قد يتراجعون عن الحكم لظهور دليل جديد . مع أنّ هذه الأحكام متّسمةً - في الغالب الأعم - بالتماسك الذي يعني " الترابط العضويّ بين عناصر الموضوع المدروس بحيث يبدو في صورته النهائية نظاماً متكاملًا ، وبناءً متعاضداً " (٢) . وطريق هذا التماسك عدم التناقض بين فكرة وأخرى ، وانسجام أول الموضوع مع آخره فلا تطعن إحدى النتائج في الأخرى ، بحيث إذا وضعت إحداها الى جانب الأخرى لم يدر المرء ما يأخذ منها وما يدع (٣) . وإن تفرّقت أماكن تناولها . وهو ما يبدو

(١) نفسه : ٦٧ .

(٢) ، (٣) الأصول ، تمّام حسان : ١٨ .

مفارقة منهجية . يعسرُ معها الوقوف على توصيف شامل لمضمون الموضوع المدروس ، و جمع جزئياته ، وسبر مكنوناته . فالشائع في طرائق عرض هذه الموضوعات أنّ حكماً مركزياً لها يُطلقُ في بابه بتفصيلات موسعة ، و تُتناول متمماتها في أماكن أخرى من الكتاب أو في كتب أخرى للمؤلف نفسه . ولا يهمننا هنا توجيه سهام النقد الى نحائنا الاجلاء (رحمهم الله تعالى) ومنجزهم النحويّ ، فذلك منهج ألقوه ، وتعودت أقلامهم انتحاءه ، وإنما الذي يهمننا كيفية التعامل مع تلكم النصوص المتفرقة ، استقرأءاً ، وفهماً ، واستخلاصَ حكم جامع وافٍ .

ومن أمثله التطبيقية ما ورد من حديث في كتاب سيبويه عن احكام (لَمَّا) الجازمة ؛ إذ إنّ الفكرة المركزية التي تجمع أهمّ أحكامها بوصفها أداة جزم للفعل المضارع حديث سيبويه عنها في باب مخصّص لذلك عنوانه (هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها) في الجزء الثالث من كتابه . بقوله " وذلك (لم) ، و (لَمَّا) ، و (اللام) التي في الأمر وذلك قولك ليفعل ، و (لا) في النهي وذلك قولك لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم ... واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء كما أنّ الجرّ لا يكون إلا في الأسماء " (١).

لكنّ أول ورود لها كان في الجزء الأول من كتابه بقوله إنّ : " من الحُرُوفِ حُرُوفاً لا يُذَكَّرُ بعدها إلاّ الفعلُ ولا يكون الذي يليها غيره مُظْهِراً أو مُضَمِّراً ، فمَمَّا لا يليه الفعلُ إلاّ مظهرًا (قَدْ ، و سَوْفَ ، و لَمَّا ، و نحوهنّ) " (٢) .

(١) الكتاب ٣ / ٨ .

(٢) نفسه : ١ / ٩٨ .

وكرر الحديث عنها في الجزء الثالث أيضاً مورداً حكم منع الفصل بينها وبين الفعل الذي جزمته . بقوله : " فمن ثم أشبهت (قد) (لَمَّا) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل " (١). وأشار في الجزء نفسه الى أنها تأتي نفيًا لـ (قد فعل) قال : " وإذا قال قد فعل فإن نفيه لَمَّا يفعل " (٢) . في حين أُجِّل حديثاً مهماً عن أصلها ، وتركيبها الى الجزء الرابع . قال : " و (ما) في (لَمَّا) مغيرةٌ لها عن حال (لم) كما غيرت (لو) إذا قلت (لوما) ونحوها ألا ترى أنك تقول (لَمَّا) ولا تتبعها شيئاً ولا تقول ذلك في (لم) " (٣).

وشمل هذا الأسلوب أغلب المؤلفات النحوية ولعل (الكتاب) أبرز مُصنَّفٍ تتأثر فيه الرأي الخاص بالحكم الواحد في صفحاته المتعددة كما تبين في المثال السابق ، فـ " سيبويه (ت ١٨٠هـ) كان يتحدث عن المسألة الواحدة في مواطن متفرقة من كتابه ؛ إذ كان ينثر الحديث نثرًا ، ويفرقه تفريقًا " (٤). ولذلك ترى " تشتت المادة الواحدة في عناوين مختلفة وأماكن متباعدة " (٥) ومن هنا أضحت " المشكلة الرئيسة التي تواجه كلّ دارسٍ للكتاب هي تشبك الأبواب، والمواضيع، فتجد الموضوع الواحد منتشرًا في أبواب متفرقة من الكتاب مما يستنزف من الباحث الجهد الكبير، والوقت الكثير ليظفر

(١) نفسه : ٣ / ١١٥ .

(٢) نفسه : ٣ / ١١٧ .

(٣) نفسه : ٤ / ٢٢٣ .

(٤) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له : ١١ .

(٥) بعضٌ من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب (بحث) ، د. موسى بناي العليي : ٢٤٠ .

بالموضوع متكاملًا ، ولكي يُبدي رأي سيبويه ، أو يستخرج مذهبه على الوجه الأصح^(١).

وقد صرّح سيبويه نفسه بتأجيل الحديث عن مسائل إلى الباب الخاص بها مع مزيد حجج بعد أن أورد شرطًا منها كقوله بعد أن أورد الآيتين المباركتين: ﴿ الْحَقْلَةُ الْبَحْرُوحُ نُوحٌ ﴾ (المائدة: ٩٥) و﴿ الْفَاتِحَةُ الْبَقْرَةُ الْغَيْرَانُ ﴾ (الأحْقَاف: ٢٤): " فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتتوين لم توصف به النكرة. وستراه مفصلاً أيضاً في بابه مع غير هذا من الحجج إن شاء الله"^(٢).
وتصريح النحويين بتأجيل التناول التفصيلي لمسائل يعرضون لجزء من مادتها أمر قد تكرر في مصنفاتهم.^(٣) بيد أن الغالب عدم التصريح بذلك.

وقد يكون الحديث عن الحكم الواحد، أو المسألة النحوية الواحدة متفرقا في أكثر من كتاب واحد للعالم نفسه. وهو أمر قد يشير إليه النحوي بنفسه كما فعل أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) مثلاً عند حديثه عن لغات العرب في الأسماء الستة ؛ إذ ذكر ثلاث لغات اختار أحداها قال: " والذي يُعتمد عَلَيْهِ هو القول الأول، وقد بيّنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم بـ(الأسماء

(١) النواسخ في كتاب سيبويه ، د. حسام النعيمي : ٤ .

(٢) الكتاب: ١٦٦/١، وللمزيد ينظر: ١/ ٥٣ ، ٢٣٦ .

(٣) ينظر على سبيل المثال: الأصول: ١/٢٩٥، ٢٧٧، وسر صناعة الإعراب: ١/١٧٠، ٢/٦٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٥٥، وشرح الكافية للرضي: ١/٥٠٥، ٣/٢٠٧، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٢١، وحاشية الصبان: ١/١٠٣٦، وحاشية الخصري: ٣/٢٧٢.

في شرح الأسماء (إن شاء الله تعالى)(^(١)). وقوله في مسألة أُخْرَى في كتابه الإنصاف(^(٢)): " وقد ذكرنا ذلك مستوفى في كتابنا الموسوم بـ (أسرار العربية) " . أو لا يشير وهو الغالب .

* طبيعة التعامل مع هذين الأسلوبين :

أعني : تفرّق الحديث عن المسألة في كتاب العالم نفسه، أو في كتبه المتعددة .. وتمثّل تعامل النحويين معهما في صورٍ ثلاث :

الصورة الأولى : وَصْفُهُ بالتناقض، أي: أن تعدّد النصوص هُوَ مناطُ الاضطراب، والتناقض كما ينصّ ابن خروفٍ الأشبيلي (ت ٦٠٩ هـ) وَهُوَ يعرض حكم (الاسم المصغّر) في العربية، وتعدّد أقوال سيبويه فيه. فيقول: " وَهَذِهِ صِنْعَةٌ سَبِيوِيَّةٌ فِي كِتَابِهِ يُطْلَقُ الْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهِ، ثُمَّ يُجِيزُ فِي غَيْرِهَا مَا مَنَعَهُ فِيهَا "(^(٣)).

(١) أسرار العربية: ٢٥، وينظر: ١٢٩ و ٣٦٨، والخصائص: ٨٤/١، ٢٦٤، ٢٩٧/٢.

(٢) ٤٧٨/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي: ١٠١٥/٢، وَهُوَ حكم غير موضوعي لا يتفق معه الباحث البتّة ؛ إذ جعل التناقض عند سيبويه صنعة، وَهُوَ لا يليق بعالم جليل مثل سيبويه ، ولا يصدق على مادّة كتابه ، وهذا لا يعني أنّه قد تعرّض في الكتاب نصوصاً يدافع أحدها الآخر بيد أنّ ذلك ليس منهجاً مثلثاً ، أو نسقاً منهجياً شائعاً فيه .

ولا يعني ذلك أنّ التعدّد قد لا يكون مدعاةً للتناقض أحياناً، فقد يكون كذلك حين يصدقُ عَلَيْهِ صفة التناقض، وَذَلِكَ عندما يكون للنحويّ حُكْمَانِ متغايران تماماً وفيهما تعارض لا يمكن أن يُدفع في المسألة نفسها. في موطنين متفرقين، في كتاب واحد أو كتابين من غير أن ينبّه على أنّه تراجع عن أحد رأيه .

من ذلك مثلاً قول سيبويه في الظروف (خلف ، وأمام ، وتحت) : " واعلم أنّ الظروفَ بعضها أشدُّ تمكّناً من بعضٍ في الأسماءِ نحو القُبْل ، والقَصْد ، والنَّاحِيَةِ ، وأمّا : الخلف ، والأمام ، والتَّحْت ؛ فهنَّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجْعَلَ أسماءً ، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار " (١) . في حين قال عنها في موضع لاحق : " وأمّا الخلفُ ، والأمام ، والتَّحْت ، والدُّونُ فتكون أسماءً . وكيونونةُ تلك أسماءً أكثرُ ، وأجرى في كلامهم " (٢) . ومنه قول ابن الوردِي (٧٤٩هـ) في المثالين (أحسن بزيّد مقبلاً)، و(كفى بزيّد مقبلاً): " وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الشَّيْخَ قَطَعَ فِي كِتَابِهِ التَّسْهِيلَ فِي الْحَالِ أَنْ مَقْبَلًا فِي الْمَثَالَيْنِ حَالٌ، وَفِي بَابِ التَّمْيِيزِ قَطَعَ أَنَّهُمَا تَمْيِيزٌ، وَهَذَا عَجَبٌ مِنْهُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِهِ " (٣). فهذا تناقض في كتاب واحد (٤).

(١) الكتاب : ١ / ٤١١ . وينظر : فهارس كتاب سيبويه ودراسة له : ١٨ .

(٢) نفسه : ١ / ٤١٦ . وينظر : فهارس كتاب سيبويه ودراسة له : ١٨ .

(٣) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ١٦٥، وينظر للمزيد: ١٦٨ .

(٤) والاعرابان مُتَبَتَّانِ فِي (شرح التسهيل) بيد أن المثالين مختلفان فمثال إعراب الحال في بابه (هذا أول فارس مقبلاً) ٣٢٧/٢، ومثال إعراب التمييز في بابه (كفى الشيب ناهياً) ٣٨٣/٢ . وفي وصفه بالتناقض نظرٌ ، وكلامٌ ليس هذا محلّه .

وقد يكون التناقض في كتابين مختلفين للنحويّ نفسه كما فعل ابن مالك حين عزا في موضعين^(١) من كتابه (شرح الكافية الشافية) إلى أنّ (الألف واللام) هي المعرفة عند الخليل، و (اللام) وحدها هي المعرفة عند سيبويه . لكنه عاد وذكر في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) أنّ المعرف بالأداة هي " أل، لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه "^(٢). وقد تنبّه كل من المرادي، والأشموني على تناقض ابن مالك ، ووصفوه بذلك^(٣) .

وقد لا يشار إلى مواضع التناقض أهو في كتاب واحد ، أم في كتابين ؟ كقول ابن عقيل: " وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة فمرة قال إنها موصولة ومرة منع ذلك "^(٤).

الصورة الثانية: أن يُعزى للنحويّ رأيّ واحد فقط ، ويُغفل الآخر المبيّث في طيّات كتابين مختلفين للنحويّ أو أكثر ، أو في الكتاب الواحد نفسه وهذا (الرأي الآخر) :

(١) ينظر: ٦٠/١ ، ١٣٦ .

(٢) ٤٢ ، وينظر: شرح التصريح: ١٧٩/١ ، وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢ ، وشرح الاشموني: ٢٤٢/١ ، وحاشية الخضري: ١٥٤/٣ .

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٧١ ، ٢١٦ ، وشرح الاشموني: ٢٣٥/١ .

(٤) شرح ابن عقيل: ١٥٦/١ ، وينظر: ٣٠٩/١ .

- إما مغايرٌ للأول تمامًا .

- أو مُتَمِّمٌ لَهُ ، ومكَّمَل .

وَهَذِهِ الصُّورَةُ غَالِبَةٌ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النُّصُوصِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِلنَّحْوِيِّ الْوَاحِدِ؛
إِذْ يُذَكَّرُ لَهُ رَأْيٌ وَاحِدٌ غَيْرٌ مُسْتَوْفٍ، وَيُغْفَلُ آخَرٌ لِنَتَقَرَّقَ مَوَاطِنَ إِيرَادِهِ إِيَاهُمَا
ظَنًّا بِأَنَّهُ مَنْتَهَى رَأْيِ النَّحْوِيِّ، وَأَنْ لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ تَتِمُّهُ أَوْ تَصَحُّحُهُ مَتَرَاجِعَةً
عَنْهُ . وَهَذَا الْإِجْرَاءُ مُشْكَلٌ مُسْتَحْكَمٌ يَسْبَبُهُ إِغْفَالُ مَنَهْجِ النَّظَرِ الْكُلِّيِّ، أَوْ عَدَمُ
الْأَخْذِ بِهِ .

وَمِنْ أَمْتَلَةٍ حُضُورِ **النَّمْطِ الْأَوَّلِ** مِنَ الْعَزْوِ فِي التَّرَاثِ النَّحْوِيِّ قَوْلُ ابْنِ
مَالِكٍ : " وَفِي (أَحْمَرٍ) وَشَبَّهَهُ خِلَافًا: فَمَذْهَبُ سَيَّبُوِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ إِذَا نَكَّرَ
بَعْدَ التَّسْمِيَةِ . وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ مَدَّةً ثُمَّ وَافَقَهُ فِي كِتَابِهِ الْأَوْسَطِ ، وَأَكْثَرَ
الْمُصَنِّفِينَ لَا يَذْكُرُونَ إِلَّا مَخَالَفَتَهُ، وَذَكَرَ مُوَافَقَتَهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا آخِرُ قَوْلِيهِ "(١).
وَيُكْشَفُ نَصُّ ابْنِ مَالِكٍ عَنْ وَجْهِ آخَرَ لِلتَّعَامُلِ مَعَ تَعَدُّدِ النُّصُوصِ
وَتَحْدِيدًا (النُّصُوصِ الْمَغَايِرَةِ الْخَاصَّةِ بِمَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ)، وَهُوَ مَا يُمْكِنُ أَنْ
نَطْلُقَ عَلَيْهِ مَسْمًى (الْعَدُولُ) وَهُوَ وَجْهٌ يُقَابَلُ الْحُكْمَ عَلَى التَّعَدُّدِ بـ(**التَّنَاقُضِ**)
وَأَيًّا كَانَ وَصْفُ التَّعَدُّدِ (تَنَاقُضًا) ، أَمْ (عَدُولًا) فَإِنَّ لِتَطْبِيقِ
مَنَهْجِ النَّظَرِ الْكُلِّيِّ مِنْ خِلَالِ تَتَبُّعِ الرَّأْيِ وَالْوُقُوفِ عَلَى تَعْبِيرَاتِهِ أَيْنَمَا وَرَدَ أَثَرًا
فِي الْكُشْفِ عَنْ حَقِيقَتِهِ سِوَاءً أَكَانَ تَنَاقُضًا ، أَمْ تَرَاجُعًا عَنِ الرَّأْيِ . إِلَّا أَنَّ هَذَا

(١) شرح الكافية الشافية: ١٤٩٩، وينظر: شرح الألفية لابن مالك ، للمرادى : ١١٢/٢، وشرح

الاشموني: ٣٢٨/١. وللوقوف على رأي سيبويه . ينظر الكتاب : ٢ / ٩٩ .

البحث يحاول رصدَ التعدد المتصوّر فيه تكامل الرأي بجمع عباراته، وألفاظه، واصطلاحاته ليتمّم أحدها الآخر ، ويُفسّر بعضها بعضًا كما سيأتي لاحقًا.

أَمَّا النمطُ الثاني ، فمساراهُ :

- أن يُعزى للنحويّ رأيٌ ، ويشار إلى أن له في المسألة رأيًا آخر من غير أن يُذكر، كما فعل أبو البركات الأنباري في قوله: " ذَهَبَ الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفعُ الاسمَ إذا تقدمَ عَلَيْهِ... وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الحسن الأَخْفَش في أحد قوليه ^(١). من غير أن يوردَ القول الآخر. وغيره من النحويين حين كزّروا عبارة (في أحد قوليه) ^(٢)، من غير أن يوردوا القول الآخر لتكتمل الصورة عندَ القارئ ، وتتضح حقيقة رأي النحوي أهو تناقض ؟ أم عدول ؟ أم إتمام للرأي و زيادة توضيح له ؟

- أو أن يُعزى للنحويّ رأيٌ واحد، من غير أن يُتنبّه على مواضع أُخرى له فيها تتمّةٌ أو استدراك. من ذلك مثلاً أنّ بعض النحويين قد عزوا إلى سيبويه أنّه حكم على مسألة (عطف الاسم الظاهر على المضمّر المجرور) بالقبح ^(٣)، وذلك أنهم وقفوا على نصّ واحد له حكم فيه على المسألة بالقبح .

(١) الإنصاف: ٥١/١، وينظر: أسرار العربية: ٨١ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٥٤، وشرح الرضي: ٢٣٣/٢، ٢٣٣/٤، ٢٥١/٤، والجنى الداني: ٦٣، ٧٤، ٨٠، وشرح ابن عقيل: ٨٤/١، ١٩/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٣، ٣١٧/٣، شرح الاشموني: ٣٤/١، ١٧٥، ٢٤٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٧٠٦/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٨٧.

قال: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك (مررت بك وزيد)، و(هذا أبوك وعمرو) " (١). وفاتهم نصٌّ آخر لسببويه يحكم على المسألة نفسها بـ (المنع) صراحةً؛ إذ قال: " ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف على المضمّر المجرور ... لا يجوز أن تقول: (هذا لك وأخيك) " (٢).

لذا فحكم القبح في نصّه الأوّل ينبغي أن يحمل على المنع ما دام اقترن بمصطلحات صريحة قاطعة في الدلالة عليه كقوله (لا يجوز)، و(لا تعطف).

الصورة الثالثة: التنبّه على أن الآراء الخاصة بمسألة واحدة والمتناثرة نصوصها في مصنّف واحدٍ للنحوي، أو في مصنّفاته المتعددة ينبغي أن تُجمَع وتوحّد ويقارب بين عباراتها، ليستخلص منها رأي واحد ما لم تتسم بالتناقض، أو يفهم منها - تصريحاً أو تلميحاً - العودة عن الرأي.

وهو المنهج الذي يتبناه هذا البحث ويدعو إلى إشاعته بين المشتغلين بالدرس اللغوي والنحوي ولا سيما البحوث ذات المساس بنصوص المتقدمين.

وفي تراثنا النحوي نصوصٌ تكشف حضور هذا الإجراء في النظر إلى المسائل النحوية، وإن كان نادراً قياساً بضخامة منجزنا النحويّ. ونراه يبرز في التعامل مع نصوص كتاب سببويه المتّصف بتناثر بعض آرائه التي

(١) الكتاب: ٣٨١/٢.

(٢) نفسه: ٢٤٨/١.

تخصّ مسألة نحوية واحدة في صفحات الكتاب المتعدّدة كما أشرنا في مطلع بحثنا هذا .

فهذا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي يصفه الباقرلي (ت ٥٤٣هـ) بأنّه لولاه " لما فهم كتاب سيبويه، ولا مشكلاته " (١). يقول: " كثير من الكتاب يجب أن يُتَّفَقَ فلا يحمل على التناقض وهو غير قليل " (٢). مشيراً إلى تفرّق نصوصه التي قد توحى بالتناقض. لذا تراه يدعو دارس كتاب سيبويه إلى الوقوف على جميع النصوص المتفرّقة وتفقدتها قائلاً: " وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الَّتِي جَمَعْنَاهَا فِيْمَا أَرْدْنَاهُ مِنَ الْإِتْسَاعِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَتَفَرِّقَةً فِي (الكتاب) غَيْرِ مَجْتَمِعَةٍ، فَتَقَفْ عَلَيْهَا " (٣).

في حين يفتح ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) أحد أبواب كتابه وهو (باب ظننت) بسرد مواضع حديث سيبويه المتفرقة التي تخص هذا الباب لينتقل من التنظير إلى التعامل إلى تطبيقه إجراءً بحثياً معتمداً ، فهو يقول : " أعاد سيبويه في كتابه هذا الباب أربع مراتٍ: الأولى الباب الذي قال فيه: ما يتعدّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما، ثم فرغ له ثانيةً مع ألف الاستفهام، فبسط القول فيه على نحو الإشارة والإمام ، ثم أعاده ثالثةً

(١) شرح اللمع: ٤٩٦، وينظر: الاستدراك على أبي علي في الحجة (مقدمة المحقق): ٣٧.

(٢) الإغفال: ١٤٨.

(٣) نفسه: ٣٥٨.

في باب ما لا يعمل فيه ما قبله، ثم تكلم عليه رابعة في أبواب أم، وأو، محاولاً في ذلك كله الإيجاز والاختصار^(١).

وقال في موضع آخر: " قال سيبويه فيما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسمٌ يكون لكل من كان لأُمَّته: فإن قلت: (هذان زيدان منطلقان) ، و (هذان عمران منطلقان) لم يكن هذا الكلام إلا نكرة . وقال في فصل آخر من أبواب اسم الفاعل؛ لأنه لا يكون الاسم معرفةً ثم يُنتى "^(٢). فسبويه يعلل في النص الثاني لحكم الوجوب الذي أسس له في النص الأول، وما كان ذلك يتبين لولا جمع النصين ومقاربتهما فهو تلافٍ للنقص في النص الأول، واستدراكٌ عليه؛ وليس تناقضاً؛ ذلك أنه " غير ناقضٍ لما أصّل، ولا راجع عما قدّم "^(٣).

أنظر إلى ابن الطراوة وهو يؤكد هذا المنهج في النظر إلى نصوص سيبويه المتفرقة يقول: "إذا قلت: (جلس زيدٌ أمام الجبل)، فللجبل من زيد نسبة يقال لها: (أمام)، ولزيد من تلك النسبة حال يقال له بها: (متقدّم)، وللجلوس من تلك النسبة وضعٌ يقال لها به: (ظرف)، وإنما ذلك للجلوس لا لما يدلّ

(١) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ٤٨، ومواضع هذه النصوص في كتاب سيبويه هي على التوالي: ١٨/١، ٦١/١، ١٢٠/١، ٤٨٢٠٤٨١/١، وقد أشار إليها محقق الكتاب الفاصل د. حاتم صالح الضامن (رحمه الله) وتنبه على أن موضع الإشارة الرابعة هو في باب (أن المخففة) وليس باب (أم وأو) كما ورد في النص .

(٢) نفسه: ٣٠.

(٣) نفسه: ٣٢. وفي هذا ردُّ على ابن خروف الذي جعل التناقض صنعة سيبويه في كتابه . ينظر : ص ٩ من البحث .

عَلَيْهِ، وَهُوَ قول النحويين أجمعين: ظرفٌ للقيام وظرفٌ للقعود، ولم يُقُلْ أحدٌ: ظرفٌ لزيدٍ، ولو قال: (وضع) كان أصوب؛ لأن الظرف يفضل عما فيه، والوضع مطابقٌ له. وقد تلافى سيبويه هذا المعنى في باب اشتقاق المصدر والمكان حين ذكر (المشربة)، و(المشرفة) ونحوها بقوله: (لم يرد مصدرًا ولا موضعًا للفعل) ففرّق بين موضع الفعل ومكان الشيء، وهذا حسنٌ جدًّا لا ما قاله في آخر باب الفعل الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعولٍ حين ذكر الجبل والوادي ونحوهما ممّا لا تقترب به الحركات ولا تقطع عَلَيْهِ العوامل^(١). فنُصِّبُهُ يتلافى أحدها الآخر، ويستدرك بعضها على بعض وليس ثمة تناقض بينها. بل هو (جمع بين الموضعين) كما يُعبّر الصفار (ت ٦٣٠هـ) شارح كتاب سيبويه يقول: "وللناس في: رجع القهقري، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، ثلاثة مذاهب... وإن مذهب سيبويه (رحمه الله) في هذا أنه منصوب بفعل من لفظه، ولا يجوز أن يعمل فيه الملفوظ به، ويظهر من كلام سيبويه هنا التناقض؛ لأنه يقول هنا: (عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضربًا منه) فجعل القهقري عاملاً فيه الفعل الأول، لكن سأبين الجمع بين الموضعين إن شاء الله"^(٢).

إلى أن يقول: "ومنهم من زعم أنها صفاتٌ للمصادر، وكأنه قال: رجع الرجوع القهقري، واشتمل الاشتمالة الصماء، وقعد القعود القرفصاء، ثم حذف المصدر وناب منابه الوصف، فعمل في الفعل لما ناب مناب الموصوف،

(١) رسالة الإفصاح: ٦٧.

(٢) السفر الأول من كتاب شرح سيبويه: ٦٤٦/٢-٦٤٨.

بخلافِ قامَ وقوفًا؛ لأنَّهُ لم ينبَ قط (الوقوف) منابَ معمول الفعل. فهذا هُوَ الجمع بين الموضوعين، وهذا ينبغي أن يُنسب لسيبويه ^(١).

وَكَذَلِكَ تَرَى ابن مالك يعجبُ من الشلوبين أَنَّهُ يعزو إلى سيبويه مسألة من غير الوقوف على تمام رأيه المتوزع في نصين مع أَنَّهُ من المعنيين بمنهج تتبع الآراء المتفرقة قال: " وقد غفل عن الموضع الشلوبينُ فجعلَ أَنَّ نصبَ المكان المختصَّ بـ(دخل) عِنْدَ سيبويه على الظرفية. وهذا عجبٌ من الشلوبين مع اعتناؤه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض ^(٢) ".

ولم يختصَّ النحويون هذا المنهج في قراءة النصوص واستنباط الأحكام الكلية منها بسيبويه فقد اتبعوه مع نحاة آخرين في أثناء الاستدلال بنصوصهم والردِّ عَلَيْهِمُ والاستدراك على أقوالهم ، ومنهم الباقلي في استدراكاته على أَبِي عليِّ الفارسيِّ وَهُوَ يُصرِّحُ بهذا الأمرِ قائلاً : " فإذا أردت تتبّع كلام أَبِي عليِّ فليكن كما تتبعناه ثم احكم بصحة ما خرج من ذلك على منوال الكتاب ^(٣) ". وفي كيفية تتبعه يقول: " وقد ذكرت لك غير مرة أَنَّهُ لا ينبغي أن تقف على قوله في موضع بل تتبع في جميع كتبه، ثم بعد ذلك ما خرج منها فاعرضه على الكتاب لتقوز بالحظِّ الأوفى والقدر المعلى ^(٤) ".

(١) نفسه: ٦٤٨-٦٤٩.

(٢) شرح التسهيل : ١٢٩ / ٢ .

(٣) الاستدراك على أَبِي عليِّ في الحجة: ٤٥٠.

(٤) نفسه: ٤٥٢-٤٥٣.

فلا ينهض للاستدراك دليلٌ أو حجةٌ عنده إلا بعد أن تستجمع آراءَ أبي عليّ ويوقف عليها جميعاً لتبين دقة الرأي المستدرك .

وَكذلك ترى الفاكهيّ (ت ٩٧٢هـ) في كتابه (مجيب الندا في شرح قطر الندى) يتتبع أقوالَ ابنِ هشام الخاصة بمسألة واحدة في كتبه الأخرى .قال: "وتقييد المصنّف في الأوضح (غير) الواقعة بعدَ ليس، يقتضي أنّ الواقعة بعد (لا) لا يُثبتُ لها الحكمُ كما صرّح به في شرح الشذور، وقال في المغنى: وقولهم (لا غير) لحنٌ" (١).

وقد أعاد الفاكهي الحديث عن المسألة ثانية قائلاً: "وفي كلامه استعمال (لا غير)، وقد صرّح في المغنى بأنّ قولهم (لا غير) لحنٌ، وفي الشذور بأنه لم تتكلم به العربُ" (٢).

ومنه قوله في تعريف (الإعراب) اصطلاحاً: "أثر ظاهر أو مقدرّ يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نُزلَ منزلته. وعليه المصنف في الأوضح والشذور" (٣).

(١) مجيب الندا في شرح قطر الندى: ٣٢، وقد أشارَ محقق الكتاب الفاضل د. مؤمن البدران إلى مواضع كتب ابن هشام الواردة في نصّ الفاكهي وهي على التالي: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٢/٣، وشرح شذور الذهب: ١٤٩-١٥٠، ومغني اللبيب: ٢٠٩.

(٢) نفسه: ١٢٧، وللمزيد ينظر: ٢٨، ٣٩، ٤٦، ٣١٥، ٥١٥.

(٣) نفسه: ٢٠.

أَهَمِّيَّةُ الْإِجْرَاءِ :

أولاً: إِنَّهُ مِنْهَجٌ ضَابِطٌ :

(أ) يُحْكِمُ استخلاص الرأي ، ويضبط مسارات تحليله ، ويكشف ما تشبَّت من أنساق عرضه ، وما يتضمَّن من محتوَى ومضمون ، وصولاً إلى تكامل الرؤى والتصورات عن كَلِّي مشمولاته : فكرةً ، وصوغاً ، واصطلاحاً ، ودليلاً ، وتعليلاً ، ومعنى . والمحقق بتضافر تلكم النصوص واجتماعها . ولا شكَّ في أنَّ ذلك هُوَ السبيل الأنجع لاستقرار الأحكام ، والإحاطة بجزئياتها على الوجه الأتمّ، الجامع، المانع من الإلباس، والقصور، والنقص. ودونكم - مثلاً - أقوال سيبويه في (الآ) الاستفتاحية كما يسميها النحويون ، وتشبَّت مواضع تناوله إيَّاهَا. وكيف أن جماع هَذِهِ الأَقْوَالِ يؤدي بنا إلى الإحاطة بطبيعة حضورها في الكتاب، ومن ثمَّ في الدرس النحوي: أنواعاً، ودلالات. وأن تفرِّقها مظنَّةً للقصور، ولتعسّر الإحاطة بتوصيفها على الوجه الأمثل .

فقد وردت عنده على التوالي في المواضع الآتية : ج ١ / ٢٦٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ج ٢ / ١٤٢ ، ٣٠٦ - ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ج ٣ / ٣٣ - ٣٤ ، ٩٣ - ٩٥ ، ١٢٢ ، ١٨٧ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ج ٤ / ٢٣٥ . في حين يفضي بنا جماع هَذِهِ النصوص، ومقارنتها مع بعضها إلى الوقوف على تصوّر شاملٍ، وتوصيفٍ وافٍ لماهيَّةِ هَذِهِ الأداة ، استعمالاً ، ومعنى . وبيان ذلك :

- أَنَّهَا تَأْتِي لِمَعْنَى (التمني) ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِتَأْيِيدِهَا هَذَا الْمَعْنَى هُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ (ت ١٥٤هـ) وَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ (ت ١٧٥هـ): "... وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْخَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو: (أَلَا رَجُلًا إِمَّا زَيْدًا ، وَإِمَّا عَمْرًا) ؛ لِأَنَّهُ حِينَ قَالَ: أَلَا رَجُلًا ، فَهُوَ مُتَمَنَّ شَيْئًا يَسْأَلُهُ وَيُرِيدُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، أَوْ وَفَّقْ لِي زَيْدًا أَوْ عَمْرًا "(١).

- وَمَعْنَى التَّمْنَى الْوَارِدُ مُصَرِّحًا بِهِ فِي هَذَا النَّصِّ ، أَوْ مَلْمَحًا بِهِ مِثْبَهًا إِيَّاهُ بِ(لَيْت) فِي تَوْجِيهِ قَوْلِ الْعَجَّاجِ :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا .

" فَهَذَا كَقَوْلِهِ: أَلَا مَاءَ بَارِدًا ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا مَاءَ لَنَا بَارِدًا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْتَ لَنَا أَيَّامَ الصَّبَا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا "(٢). يُوجِبُ عِنْدَهُ عَمَلُهَا عَمَلُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بِشَرْطِ: نَصْبِهَا الْأَسْمَ بَعْدَهَا ، وَالِاسْتِغْنَاءَ عَنِ الْخَبْرِ ، وَإِسْقَاطِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مِنْهُ. قَالَ: " وَاعْلَمْ أَنَّ (لَا) إِذَا كَانَتْ مَعَ أَلْفٍ الْإِسْتِفْهَامَ وَدَخَلَ فِيهَا مَعْنَى التَّمْنَى عَمِلَتْ فِيهَا بَعْدَهَا فَتَنْصَبُتُ ، وَلَا يُحْسَنُ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ الْخَبْرُ ، وَتَسْقُطُ النُّونُ وَالتَّنْوِينُ فِي التَّمْنَى كَمَا سَقَطَا فِي الْخَبْرِ. فَمِنْ ذَلِكَ: (أَلَا غَلَامَ لِي) ، وَ(أَلَا مَاءَ بَارِدًا) . وَمِنْ قَالَ: (لَا مَاءَ بَارِدًا) . قَالَ: (أَلَا مَاءَ بَارِدًا) ، وَمِنْ ذَلِكَ: (

(١) الْكِتَابُ : ٢٨٦/١ .

(٢) نَفْسُهُ : ٢٤٢/٢ .

أَلَا أبا لي، وألا غلامي لي) " (١). فنصب الاسم واجب، و كذلك الاستغناء عن الخبر وإن أضيف الاسم . و علة ذلك تضمُّنه معنى التمني. قال: " ومن قال: (لا غلام أفضل منك)، لم يُقَلْ في: (ألا غلام أفضل منك) إلا بالنصب؛ لأنَّه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء (اللهم غلاماً) ، ومعناه (اللهم هب لي غلاماً) " (٢).

- أنها تأتي لمعنى الاستفهام الاستكاري أو التقريري وعند ذاك يكون لفظ ما بعد (ألا) وما يتبعه من عطف عليه، أو صفة له أو خبر على حاله قبل دخول ألف الاستفهام (٣). قال: "واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله، البيت لحسان بن ثابت :

أَلَا طِعَانَ وَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً
إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ النَّانِيرِ

وقال في مثل: (أفلا قُماصَ بالغيرِ) . ومن قال: لا غلامٌ ولا جاريةٌ ، قال : ألا غلامٌ وألا جاريةٌ " (٤).

أي يجوز فيما بعدها النصب، والرفع فيجوز لك أن تقولَ (ألا طعانَ) و(ألا قماصَ) بالنصب " وتقول: (ألا غلامين وجاريتين لك)، كما تقول: (لا غلامين وجاريتين لك) . وتقول: (ألا ماءً ولبناً) كما قلت: (لا غلامَ وجاريةً

(١) نفسه : ٣٠٧/٢ .

(٢) نفسه: ٣٠٩ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٣٩٦/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦/٣ .

(٤) الكتاب: ٣٠٦/٢-٣٠٧ .

لك)، تجريها مجرى (لا) ناصبة في جميع ما ذكرتُ لك" (١). أي تجريها على لفظ (لا) قبل دخول الاستفهام.

ولك أن ترفع فتقول: (ألا غلامٌ وألا جاريةٌ) . " وقد يجوز أن تقول: (ألا رجُلٌ إما زيدٌ، وإما عمرو)، كأنه قيل له: من هذا المُتمنى؟ فقال: زيدٌ أو عمرو" (٢). أي: عندما يكون استفهامًا وإن عن المُتمنى .

ومنه قوله : " ومما ينتصب على إضمارِ الفعل المستعمل إظهارُهُ قولك: (أَلَا طعامَ ولو تمرًا)، كأنك قلتَ: (ولو كانَ تمرًا)، و (إنتي بدابةٌ ولو حمارًا) . وإن شئتَ قلتَ: (أَلَا طعامَ ولو تمرً)، كأنك قلتَ: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ" (٣).

- ولا يخفى أن الاستفهام في قول حسن استتكري، أمّا التقرير فقد ورد عنده في قوله : " وقولُهُ : (أَلَا تأتينا أَوْلا تحدّثنا)، إذا أردت التقرير، أو غيره" (٤). ويبدو أن قول سيبويه (أو غيره) هو الذي دعا السيرافي إلى أن يفهم من القول معنيي : التقرير، والعرض. قال: " (أَلَا تأتينا) يكون تقريرًا، ويكون استدعاءً وعرضًا كقولك: (أَلَا ماء أشربه ؟) وهو في نحو معنى هلا" (٥).

(١) نفسه : ٣٠٧/٢ .

(٢) نفسه : ٢٨٩/١ .

(٣) نفسه : ٢٦٩/١ .

(٤) نفسه : ١٨٨-١٨٧/٣ .

(٥) شرح كتاب سيبويه : ٤٩٩/٣ .

ويبدو كلام السيرافي صحيحاً فمعنى العرض قد يُشْمُ من مثال سيبويه (ألا تأتينا فتحدّثنا)؛ ذلك أنه ذكر في موضع آخر مثلاً آخر قد يفهم منه التقرير، والعرض. قال: "وسمعتُ من العرب من يقول: (ألا تا ، بلى فا) ؛ فإنما أرادوا: (ألا تفعلُ وبلى فافعلُ)^(١). وكذلك في قوله: "وتقول: ألا ماء فأشربه، وليّته عندنا فيحدّثنا. وقال أمية بن أبي الصلت:

ألا رسول لنا منا فيُخبرنا ما بُعد غايتنا من رأس مجرانا

لا يكون في هذا إلا النصب؛ لأن الفعل لم تضمّه إلى فعل. وتقول: (ألا تقع الماء فتسبحُ)، إذا جعلت الآخر على الأوّل ، كأنك قلت : ألا تسبحُ . وإن شئت نصبتّه على ما انتصب عليه كأنك قلت : ألا يكون وقوع فأُن تسبح . فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلم به "^(٢). ولعلنا نفهم منه أيضاً معنى التمني فضلاً عن الاستفهام والعرض.

- ومعنى العرض والاستدعاء والتحضيض الذي قد يفهم من أمثلة سيبويه صرّح به في موضع آخر على أنه من معاني (ألا) عازياً إياه إلى شيخه الخليل. قال: "وسألتُ الخليل (رحمه الله) عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحصّلة تبيّت

(١) الكتاب : ٣/٣٢١.

(٢) نفسه : ٢/٣٠٨-٣٠٩.

فزعم أَنَّهُ ليس على التَّمَنِّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كَأَنَّهُ قال: (أَلَا تروني رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً). وأما يونس فزعم أَنَّهُ نَوَّنَ مضطراً ... وَالَّذِي قال مذهب " (١).

ويكشف هذا النص عن أَن يونس لا يرى ما يراه الخليل من أَن (أَلَا) هنا للعرض والتحضيض، وتكوين (رجلاً) للاضطرار مما يعني أَنَّهُ يرى معناها للتمني وتعمل عمل لا النافية للجنس.

كما يكشف أن سيبويه يرتضي مذهبي شيخيه، إذ لم يعترض عليهما. (والله اعلم) يفسر ذلك أَنَّهُ نقل عن يونس في موضع آخر أَن قولك: (هَلَّا تَقُولَنَّ) استفهام فيه معنى العرض (٢).

- وَهَذِهِ المعاني الثلاثة (التمني ، والاستفهام ، والعرض) قد صرَّحَ بها سيبويه في باب الشرط عند حديثه عن أنواع جزم فعل الشرط ؛ إذ قال: "... وأما ما انجزم بالتمني فقولك: (أَلَا تَأْتِينِي أَحَدْتُكَ؟ وَأَيْنَ تَكُونُ أَرْكَ؟) وأما ما انجزم بالتمني فقولك: (أَلَا مَاءَ أَشْرَبُهُ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا يُحَدِّثُنَا). وأما ما انجزم بالعرض فقولك: (أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا) " (٣). وقال: " وَمِمَّا جَاءَ أَيضًا مُنْجَزِمًا بالاستفهام قوله، وَهُوَ رجل من بني تغلب جابر بن حُنَي:

(١) نفسه: ٣٠٨/٢-٣٠٩، وقد أشار سيبويه في: ٩٨/١ إلى أَن هلا فيها معنى التحضيض والأمر

وقال في ٥١٤/٣ أنها استفهام بمعنى العرض .

(٢) نفسه : ٥١٤/٣.

(٣) نفسه : ٩٣/٣.

أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مَلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدِّمَّ بِالدِّمِّ" (١)

- ولعلَّ تصریح سیبویه بهذه المعاني الثلاثة لـ(ألا) في هذا الموضع هُوَ من أُوهم بَعْضِ النحويين المتقدمين بأنَّ معانيها لا تتجاوز هَذِهِ الثلاثة قال السيرافي: " وإذا دخلت الألف قبل (لا) فلها مذهبان: أحدهما: أن تكون استفهامًا، أو عرضًا، والآخر: أن تكون تمنياً " (٢).

- وأُغْفَلَ معنى رابعٌ لها وَهُوَ (التنبيه) الَّذِي صرح بِهِ سيبويه في الجزء الرابع من كتابه بِقَوْلِهِ: " وأما (ألا) فتنبيةٌ. تقول: (ألا إنه ذاهبٌ ألا بلى) " (٣). في حين أوردَ المثال من قبلُ من غير أن يشير إلی معنى (ألا) فيه وَذَلِكَ في جواب شيخه الخليل عن سؤال له. قال: " وتقول: (أما إنَّه ذاهبٌ)، و(أما إنَّه منطلقٌ)، فسألتُ الخليلَ عن ذلك فقال: إذا قال: (أما إنَّه منطلقٌ)، فإنه يجعلك كقولك: (حقًا إنَّه منطلقٌ)، وإذا قال: (أما إنَّه منطلقٌ)، فإنَّه بمنزلةِ قوله: (ألا) كأنك قلت: (ألا إنَّه ذاهبٌ)... وإذا قلت: (أما والله إنَّه ذاهبٌ) كأنك قلت: (ألا إنَّه والله ذاهبٌ) " (٤).

الآن أسأل: هل كان بإمكاننا أن نقف على طبيعة هذه الاداة معنى ، وعملاً، وحضوراً في الاستعمال اللغوي العربي من دون الوقوف على هذه

(١) نفسه : ٩٥/٣ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٤٦/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٣٥/٤ .

(٤) الكتاب : ١٢٢/٣ .

الأقوال المتفرقة، وجمعها، ومقاربتها، والخلوص منها إلى تصور متكامل
وافٍ عنها في كتاب سيبويه ؟

(ب) يُرشدُ الى تحقيق الدقّة في عزو الآراء إلى أصحابها ، ويُصحّح
اضطراب ما نُسبَ إليهم من أقوالٍ .

من ذلك مثلاً أنّ للفراء (ت ٢٠٧هـ) أكثر من قول في كتابه (معاني القرآن)
في (الآن) متفرقة في صفحات ثلاثٍ مِنْهُ. قال في أولها: " الآن حرف بني
على الألف واللام لم تُخلع مِنْهُ، وترك على مذهب الصفة؛ لأنّه صفة في
المعنى واللفظ، كما رأيتم فعلوا في (الَّذِي) و(الَّذِينَ) فتركوهما على مذهب
الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين" (١).

وقال في ثانيها: "... فمثل (الآن) بأنها كانت منصوبة قبل أن تدخل عَلَيْهَا
الألف واللام، ثم أدخلتهما فلم يُغَيِّرَاهَا. وأصل الآن إِنْمَا كان (أوان) حذفت
منها الألف وغيّرت واوها إلى الألف؛ كما قالوا في الراح: الرياح، أنشدني أبو
القمام الفقعسي:

كَأَنَّ مَكَائِي الْجَوَاءِ عُذِيَّةٌ نَشَاوِي تَسَاقُوا بِالرِّيَاحِ الْمُفْلَلِ

فجعل الرياح والأوان على جهة (فَعَلٍ) ومرة على جهة (فَعَالٍ)، كما قالوا:
زَمَنَ وَزَمَانَ" (٢).

(١) معاني القرآن: ٤٦٧/١. والمراد بالصفة في النصّ: الحرف .

(٢) نفسه: ٤٦٨/١.

ويتصل به مباشرة قول ثالث فيها نصّه: "وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: (آن) لك أن تفعل، أدخلت عَلَيْهَا الألف، واللام، ثم تركتها على مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصبِ فعلٍ وَهُوَ وجهٌ جيّد، كما قالوا: نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن قيلٍ وقالٍ وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان" (١).

ومع أن هذه النصوص تبيّن بجلاء حقيقة رؤيته لأصل (الآن)، وحركتها، واستعمالها. بيد أن بعض النحويين قد اضطرب في عزو المسألة إِلَيْهِ. انظر إلى قول السيوطي (ت ٩١١ هـ): "الآن لوقت حضر، أو بعضه. وزعمه الفراء منقولاً من (آن)، والمختار إعرابه، وألفه عن واو، وقيل ياء، وقيل أصله (أوان)، وقيل ظرفيته غالبية" (٢).

وقوله أيضاً بعد أن عرض أقوال النحويين فيها: "وقال الفراء إنّما بني؛ لآئته نقل من فعل ماضٍ وَهُوَ (آن) معنى حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ (أنهاكم عن قيلٍ وقال). وَرَدَّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عَلَيْهِ (ال) كما لا تدخل على قيل، وقال، ولجاز فيه الإعرابُ كما يجوز في قيل، وقال... وفي شرح الألفية لابن الصائغ (كذا) أنّ الذي قال بأن أصله (أوان) يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب" (٣).

(١) معاني القرآن : ٤٦٨/١ - ٤٦٩.

(٢) همع الهوامع : ١٠٦/٢.

(٣) نفسه : ١٠٧/٢ - ١٠٨.

أثره كيف عزا للفراء قولاً واحداً وأغفل الآخرين بل عزا القول إن أصله (أوان) إلى غيره ، وكيف أدى به اضطراب العزو إلى الردّ، والمخالفة وقصور عرض الرأي ؟

ولعلّ مما يبين أثر النظر الكلّي في دقّة العزو، وصحته تعامل الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) مع أقوال الفراء في (الآن) في كتابيّهِ (حروف المعاني)، و(اللامات).

ففي كتابه (حروف المعاني) يضطرب في العزو إليه فينسب إليه قولاً واحداً وينسب القولين الآخرين إلى غيره. قال: "... قال الفراء هو حرف مبني على الألف واللام ولم يخلعاً وترك على مذهب الصفة؛ لأنّه صفة في المعنى واللفظ فتركوه على مذهب الأداة، وقال غيره أصله (أوان) حذفت الهمزة وغيرت واوه من (آن لك أن تفعل كذا) ثم أدخلت عليه الألف واللام منصوبة على مذهب فعَل كما قالوا : (نهى رسول الله ﷺ عن قيل، وقال)، فكانتا على النقل كالاسمين وهما منصوبتان..." (١).

في حين عزا إليه الآراء الثلاثة في كتابه (اللامات) يقول: "وقال الفراء والكسائي: إنّما هو محكيّ، وأصله من آن الشيء يئين بمعنى حان يحين... فترك على فتحه كما روي في الأثر أنّه نهى عن قيل، وقال، ويحكى مفتوحاً على لفظ الفعل الماضي... وللبراء فيه قول انفرد به، قال: يجوز أن يكون مُحلّي تُرك على فتحه... واصل (الآن) عند جماعة البصريين وعند الفراء

(١) حروف المعاني: ٧١/١-٧٢.

في أحد قوليه (أوان) حُذفت الألف التي بعد الواو فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ف قيل (آن)"^(١).

ومع أن الزجاجي في نصح الأَخِير هذا لم يعرض لرأي الفراء الأوَّل بشكل واضح إلا أنَّ عزوه فيه أبين، وأدق من نصّ (حروف المعاني) ذلك أنَّه طبق منهج النظر الكلي في قراءة نصوص الفراء، وعرضها، واستخلاص الأقوال منها.

(ت) يُرَجِّحُ الأَقْوَالَ الواحِدَةَ المُتَعَدِّدَةَ ، وَيَحْسِنُهَا ، وَيَخْتَارُ أَجْوَدَهَا . كما فعل الفاكهِيّ (ت ٩٧٢هـ) في شرحه لـ (قطر الندى) حين أوردَ حديث ابن هشام عن بناء فعل الأمرِ، ونصّه : " فقال : وبنائه على السكونِ إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ضميرٌ تثنية، ولا ضميرٌ جمع، ولا ضميرٌ المؤنثة والمخاطبة ؛ ك(اضرب ، وانطلق ، واستخرج) ؛ إذ مضارعه يُجزم بالسكونِ إلاّ : المعتل... وإلا نحو : قومًا "^(٢).

ثمَّ قال بعد أن عرض تفصيلات الحكم : " واعلم أنّ المصنّف لو قال - كما في الأوضح - وبنائه على ما يُجزم به مضارعهُ لكان أحسنَ ، لكنّ لما ذكر أنّ للماضي ثلاثة أحوالٍ ، أراد أن يذكر بالتصحيح أنّ للأمر كذلك "^(٣).

(١) اللامات: ٣٨-٣٩.

(٢) مجيب الندا في شرح قطر الندى : ٤٣ .

(٣) نفسه : ٤٤ ، وينظر: أوضح المسالك: ٣٧/١.

ثانيًا: ومن أهميته أنه يكشف عن منهج نحوي تاريخي قويم سار عليه النحويون أحيانًا وأغفلوه أحيانًا أخرى ولذا لم ينل عناية تُبرز أهميته، وتنتظر لمساراته.

ثالثًا: أنه منحى يمكن تطبيقه على العلوم الأخرى ذوات الإرث التاريخي في التأليف، ولا سيما العلوم الشرعية. فلو استعرضنا أي تفسير من تفاسير القرآن الكريم لوجدنا أن مؤلفه قد يتحدث عن الآية الواحدة في أكثر من موضع من تفسيره ، وأن جماع تلكم الأحاديث يعطي تصورًا وافيًا لتوجيه تفسير الآية المباركة .

وهو ما يستلزم منا الإرشاد إلى خطوات عملية تصلح لأن تكون عيارًا يضبط خطوات هذا الإجراء ، ويمكن الباحثين من اتباعه في التعامل مع نصوص نحائنا (رحمهم الله تعالى) ، وتحريره :

أن تُستقصى مواضع ورود نصوص الموضوع الواحد المتناثر أماكنها في مصنف النحوي ؛ بالاستعانة أولاً بالفهارس الموضوعية التفصيلية إن وجدت في الكتاب ، وتتبع جميع ما يندرج ضمن محتواها على أن لا يُسلم بصحتها ، أو يُركن إليها بوصفها منتهى التقصي وغايته ؛ إذ لا بد من استقراء ذاتي يقوم به الباحث بنفسه للخلوص إلى نتائج يُطمئن إليها وإن دعاه ذلك إلى تصفح الكتاب كله.

ثم الوقوف على الأبواب النحوية المتشابهة ، أو المتفرعة من الباب الأصلي ، مع ملاحظة إمكان تكرّر الباب نفسه في أكثر من موضع . واستقراء مسار المسألة المبحوثة فيها جميعا ، أصلاً ، وتفرعات ، وتفسيرات ، وتعليقات ، وتعليقات ، واشترطات ، وأمثلة ... الخ .

ولتتبع الشواهد النحوية على اختلافها أهمية في ضبط خطوات هذا النظر ؛ فقد تكون مواطنَ لتكرار الحكم النحويّ مع مزيد تفصيل ، وتحليل . هذا فيما يخصّ الكتاب الواحد ، أما كتب النحويّ المتعددة فالنظر فيها جميعا الى مواضع الحديث عن الموضوع الواحد اشتراطً ملزماً لا مناص عنه ؛ لضبط الرأي متكاملًا ، ومستوفياً جميع جزئياته ، وسبيل تحقّقه تمثّل الخطوات المذكورة آنفاً في الكتاب الواحد نفسه للنحويّ ، ثم عرض نتائج الاستقراء التام على كتبه الأخرى . من خلال تتبع تلكم الخطوات .

وفي الختام فإن الباحث يوصي بإشاعة هذا الإجراء في الدرس النحويّ على أنّه أداة منهجية فاعلة لاستخلاص الأحكام النحوية المتكاملة ، والرؤى غير المنقوصة ، أو القاصرة المجموعُ فيها كلّ مشمولاتها ، والمستقراءُ منها جميعُ جزئياتها ؛ سبيلا الى دقّة قراءة منجزنا النحويّ الأصيل ، وسلامة نقله ، وإيصاله ، والحفاظ عليه .

ويوصي أيضًا بوضع شرح جديد لـ (كتاب سيبويه) يتبنى هذا المنهج قوامًا لمسار مثنيه ، وأساسًا لخطوات تأليفه العملية . ينهض بأعبائه مجموعة واعية من المتخصصين ذوي مُكنة ، وبصيرة في التعامل معهما ، و تستشعر أهمية العمل ، وتدرّك مدارج صعوبته .

والله الموفق ، والهادي الى صواب الرأي ، و سداده .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحث

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

١- الاستدراك على أبي عليّ في الحجة ، لأبي الحسن علي الباقلوي (٥٤٣هـ) ، ط ١ ، مكتبة بابطين المركزية للشعر العربي ، الكويت ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٢- أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : د. فخر صالح قدارة ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

٣- الأصول دراسة إيمستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو- فقه اللغة -البلاغة ، د. تمام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م .

٤- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٥- الإغفال ، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن واعرابه) لأبي اسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تح : د. عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم ، المجمع الثقافي ، الامارات ، (د.ت) .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .

٧- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، تح : محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار الندوة ، لبنان ، ١٩٨٠م .

٨- بعض من أوهام النحاة في آراء صاحب الكتاب ، د. موسى بناي العليلي ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد (٢٨)، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٩- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي (ت ٧٤٩هـ) ، تح: عبدالله الجاموس، ط ١، مكتب الجويني لتحقيق التراث ، دمشق - سوريا ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

١٠- التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء - التحليل - التفسير ، د. حسن خميس الملح ، ط ١ ، دار الشروق - الاردن ، ٢٠٠٢م .

١١- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٤-١٩٧٥م .

١٢- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمراي (ت ٧٤٩هـ) ، تح : د. طه محسن ، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

١٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، تح: تركي فرحان مصطفى ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- ١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، ط١ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م .
- ١٥- حروف المعاني ، للزجاجي (ت٣٤٠هـ) ، تح : علي توفيق الحمد ، ط١ ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٩٨٤م .
- ١٦- الخصائص ، لأبن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- ١٧- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ١٨- سر صناعة الاعراب ، لابن جني ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٩- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ، لأبي الفضل القاسم بن الصفار (ت٦٣٠هـ) ، تح : معيض بن مساعد العوفي ، ط١ ، دار المآثر ، المدينة النبوية ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- ٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث - القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

٢١- شرح الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) لألفية ابن مالك ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .

٢٢- شرح الألفية لابن مالك ، للمرادي ، تح : د.فخر الدين قباوة ، ط ١ ، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٢٣- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، لأبن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م .

٢٤- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م .

٢٥- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف الاشبيلي (٦٠٩ هـ) تحقيق ودراسة (من الباب الأول حتى نهاية باب المخاطبة) د. سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، ط ١ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي ، ١٤٩١ هـ .

٢٦- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، ط ٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦ م .

٢٧- شرح شذور الذهب ، لأبن هشام الأنصاري ، تح : محمد ياسر شرف ، ط ١ ، دار إحسان للنشر والتوزيع ، طهران ، إيران ، ١٤١٧ هـ .

٢٨- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.

٢٩- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي ، ط ١، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨ م.

٣٠- شرح اللمع ، لجامع العلوم الباقولي ، تح : ابراهيم محمد أبو عبادة ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، دار الثقافة والنشر بالجامعة ، السعودية ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٣١- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، صنع : محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م) ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م .

٣٢- الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) تح: عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م .

٣٣- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد علي التهانوي (ت ١١٩١ هـ) تح : د.رفيق العجم ، د.علي دحروج ، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت ، ١٩٩٦ م.

- ٣٤- **الكليات** ، معجم في المصطلحات ، والفروق اللغوية ، لأبي البقاء الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تح : د. عدنان درويش ، محمد المصري ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- ٣٥- **اللامات** ، للزجاجي ، د.مازن المبارك، دار صادر- بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- ٣٦- **اللباب في علل البناء والاعراب** ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تح : محمد عثمان ، ط ١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .
- ٣٧- **لسان العرب** ، لأبن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- ٣٨- **مجيب الندا في شرح قطر الندى** ، للفاكهي (ت ٩٧٢هـ) تح: د. مؤمن عمر محمد البدارين ، ط ١ ، الدار العثمانية للنشر ، عمان ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ٣٩- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الأعلام ، العراق ، ١٩٧٥م .
- ٤٠- **معاني القرآن** ، للفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح : نجاتي ، والنجار ، وشلبي ، وناصف ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- ٤١- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج (ت ٣١١هـ) ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٤٢ - **مغني اللبيب من كتب الأعراب** ، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، ١٩٧٨ م .

٤٣ - **مفردات ألفاظ القرآن** ، للراغب الأصفهاني (ت في حدود ٤٢٥ هـ) تح: عدنان داوودي ، دار القلم - دمشق ، الدار الشامية - بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

٤٤ - **مقاييس اللغة** ، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تح: عبد السلام هارون (د . ت) .

٤٥ - **النواسخ في كتاب سيبويه** ، حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة - بغداد ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٤٦ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .